



الدكتور ابوبكر القربي لـ «الميثاق»:

المؤتمر يقف مع الرئيس في أي قرار يتخذه لاحتواء الأزمة

> أكد الدكتور أبوبكر القربي عضو اللجنة العامة رئيس الدائرة السياسية أن المؤتمر الشعبي العام متمسك بالشرعية في تعامله مع الأزمة وأن أي موقف يتخذه رئيس الجمهورية فإن المؤتمر يقف معه.. ولكن لن ينجر إلى خلافات أو صراعات بين تنظيمات حزبية..

وقال الدكتور القربي في حديث لـ «الميثاق»: إن قيادة المؤتمر الشعبي في اجتماعات متواصلة ويحرصون على ألا تتفجر الأوضاع في البلاد، ويبدلون جهودهم لحل الأزمة سلمياً..

وأعرب القربي عن أمله في أن تتوصل الحوارات مع الحوثيين إلى حلول تخرج البلاد من الأزمة..

وأكد القربي أنه لا قلق من أي خلافات داخل المؤتمر طالما يتم حسمها وفقاً للنظام الداخلي، وأن اللجنة العامة معنية باتخاذ القرارات إزاء القضايا الوطنية باعتبارها أعلى سلطة في التنظيم.. وقلل الدكتور القربي من وجود صراع ملكي جمهوري.. وقال: هناك أزمة سياسية في البلاد وشعبنا الذي ثار ضد النظام الملكي قبل نصف قرن لن يقبل به مرة أخرى.. ونفى الدكتور القربي وجود تحالف بين المؤتمر وجماعة الحوثي.. مؤكداً أن هذه الاتهامات عارية من الصحة..

حاوره/ منصور الغدرة



لاقلق من أي خلاف داخل المؤتمر طالما يتم حسمه وفقاً للنظام الداخلي

● هناك من يتهم المؤتمر الآن بأنه يقف ضد أمينه العام.. ما صحة هذا؟

- الأخ ورئيس الجمهورية نفسه، والمؤتمر الشعبي العام بني موقفه منذ البداية، على هذا الأساس ان الحروب التي كانت تجري، سواء في منطقة دماج بمحافظة صعدة وبعدها في عمران أو غيرها، بأنه قتال بين حزب الإصلاح وانصار الله (الحوثيين).. والمؤتمر الشعبي العام كما يعرفه الجميع انه دائماً هو التنظيم المتمسك بالشرعية، وبالتالي أي موقف يتخذه رئيس الجمهورية، الرئيس عبدربه منصور هادي، كرئيس دولة، فإن المؤتمر الشعبي العام يقف معه.. لكن لا يمكن ان ينجر المؤتمر الشعبي العام إلى خلافات أو صراعات أو اقتتال بين تنظيمات حزبية..

● كان هذا في الصراعات السابقة.. لكن الآن الصراع في العاصمة صنعاء، بين من يجري من وجهة نظر المؤتمر؟

- في العاصمة صنعاء، لا يوجد اقتتال حتى الآن والحمد لله.. لكن أمن صنعاء هو مسؤولية كل التنظيمات والقوى السياسية في البلد، وبالتالي نحن الآن مع الجهود التي يبذلها فخامة الرئيس هادي لكي يحتوي هذه الأزمة، وتتوصل هذه الاعتصامات إلى سلمية.. وكما تعرف انه في عام 2011م، عندما كانت هناك اعتصامات سلمية كانت كل الأحزاب تدافع عن تلك الاعتصامات، وكان حينها المؤتمر الشعبي العام في السلطة، والمؤتمر في ذلك الوقت أيضاً قبل بهذه الاعتصامات التي اوصلت في النهاية إلى نقل السلطة.. ونحن الآن بما ان هناك طرفاً من اطراف الذي هم انصار الله لديهم مطالب يحتصمون بطريقة سلمية للمطالبة بها، وطالما ان هذه الاعتصامات تظل في الإطار السلمي وإلا تتعرض لمؤسسات الدولة والوزارات الحكومية وغيرها إلى اعتداء، فهذا حقهم كله لهم الدستور.. لكن إذا خرجت عن هذا الإطار فعلى الدولة ان تتخذ اجراءاتها.

المؤتمر لن ينجر إلى خلافات وصراعات بين أطراف حزبية

حريصون على ان لاينفجر الوضع ونؤمن بالحلول السلمية

● يبدو انها خرجت بأفضل عن اطوارها السلمي وطالت بعضها المؤسسات أو الوزارات؟

- حتى الآن لا يستطيع الحكم الا بعد ان تأتي التحقيقات التي من المفروض ان تقدم نتائج العنف الذي جرى خارج مجلس الوزراء وخارج وزارة الداخلية، لان الاحكام المسبقة تقود إلى مزيد من التنازيم.

● اذا كانت السلطة لا تزال بيد المؤتمر الشعبي العام ومنها الوزارات السيادية.. هل سيقبل بالا اعتصامات امامها؟

- قبلنا بها في هذه السنوات وهاجموا وزارات ومنها وزارة الداخلية.. فوزارات الداخلية والصناعة والتجارة والخدمة المدنية كلها تعرضت للهجوم في عام 2011م.

انا قلت لك في السابق- انني ضد الاعتداء على اية مؤسسة او وزارة، وعلى الدولة ان تقوم بحماية الوزارات والمؤسسات.

● ألم يكن ما يجري الآن من مفاوضات جارية بين مؤسسة الرئاسة كطرف وانصار الله كطرف ثاني، مقنعة للمؤتمر ان امينه العام طرف في الأزمة الجارية..؟

- فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي، هو الآن يتعامل مع هذا الموضوع كرئيس جمهورية، وليس كأمين عام للمؤتمر الشعبي العام.

● وماذا يعني عندما يتعامل معه من هذه الزاوية؟

اذا تعرضت المؤسسات لاعتداء فمن حق الدولة اتخاذ اجراءاتها تأمين صنعاء مسؤولية كل الأحزاب ومبادرتنا قدمناها للرئيس هادي

- كل ما جاء في مخرجات مؤتمر الحوار الوطني نحن في المؤتمر الشعبي العام معه، وكل المطالب التي تأتي خارج مخرجات مؤتمر الحوار الوطني لسنا معها.

● وهل المطالب الحالية خارجة عن مخرجات الحوار؟

- عندما تصلنا أو يتم الاعلان عنها سوف ننظر اليها ونقارنها مع ما جاء في مخرجات الحوار وبعد ذلك سنحكم بشأنها.

● باعتقادكم ما اسباب عدم التوقيع على الاتفاق بين الدولة والحوثيين؟

- هذه الامور دائماً تحدث اثناء اية مفاوضات تكثر فيها التسريبات.. وإعلامنا للأسف كل واحد يؤلف قصة من خياله ويتهم طرفاً وفي النهاية نكتشف ان نسبة كبيرة من هذه القصص غير صحيحة..

حريصون على الحل

● قلت ان اجتماع اللجنة العامة سيعقد.. ما أبرز المواضيع الذي سيتم مناقشته..؟

- نحن في المؤتمر الشعبي العام اجتماعاتنا مستمرة وحريصون على ألا تتفجر الأوضاع في اليمن.. ومؤمنون بان الحلول السلمية هي الطريقة الانسب لتجاوز الأزمة، ونأمل ان الخطوات الجارية من حوارات مع الحوثيين ان تخرج البلد من هذه الأزمة.

● ما يجري اليوم في صنعاء، لا يذكر كالحال الذي كانت عليه في ستينيات القرن الماضي من جمهورية وملكية..؟

- لا.. انا لا اوصفها بهذا التوصيف، فانا اعتقد ان هناك أزمة سياسية ليست بالنظرة المتشائمة والخوف على الجمهورية يجب الا يدخل في اذهاننا، فاليمن اليوم في عام 2014م، وما اشرت اليه كان في ستينيات القرن الماضي- أي قبل نصف قرن تقريباً- هل يمكن ان تقبل اليوم في عام 2014م ما رفضته قبل نصف قرن.. هذا الذي لا يمكن حدوثه.. المنطق يقول هذا الكلام، ان اليمنيين كانوا غارقين في التخلف والخوف ومستوى تعليم متدني فضلاً عن الفقر، لم يقبلوا بذلك الوضع، واليوم هناك عشرات الجامعات

مع المطالب!

● للحوثيين مطالب معلنة، وأخرى غير معلنة حسب ما يتداول.. كيف ينظر المؤتمر لهذه المطالب..؟

حرية التعبير.. لكن هذا في إطار تلك الحدود.

● لكن يرون ان جماعة الحوثي جماعة تهدد النظام الجمهوري، والنظام الاساسي للمؤتمر يرفض أي مساس بالنظام الجمهوري من أية جهة كانت؟

- نحن نتكلم في جانب نظام ولوائح التنظيم اما المواقف فيما يتعلق بالقضايا الوطنية فالجهة المعنية بها هي اللجنة العامة.. هي التي تتخذ القرار بشأن القضايا الوطنية باعتبارها أعلى سلطة. ولا يمكن لأحد ان يقول ان القرار او الموقف المتخذ مخالف للنظام الداخلي او الاساسي إلا اذا جاء وناقش اعتراضه داخل اللجنة العامة اذا كان عضواً في اللجنة العامة، وفي حال اثبت صحة اعتراضه انه مخالف للقواعد والنظام الداخلي فأننا ساكون اول من يقف معه.. وأي خلاف لا يحسمه إلا المؤتمر يون عندما يجلسون ويناقشون هذا الكلام الذي يقوله البعض حول قانونية القرارات والمواقف التي تصدر عن اللجنة العامة.

لسنا وسطاء

● هل يمكن للمؤتمر الشعبي ان يتحول إلى وسيط في الأزمة القائمة؟

- نحن لسنا وسطاء، ولا يمكن ان نتحول إلى وسطاء، رئيس الجمهورية هو المسئول عن ادارة هذه الأزمة.. ونحن سبق وان قدمنا رؤية (مبادرة) للمعالجة وسلمناها لرئيس الجمهورية.

● لكن جماعة الحوثي لم تقبل بها..؟

- نحن سلمناها لرئيس الجمهورية ولم نسلمها للحوثي، ورئيس الجمهورية اذا رجع لها وفعلاً اخذ منها الشيء، كثيرة تضمنتها المبادرة التي اطلقتها اللجنة الوطنية الرئاسية.. لكن المشكلة ان الناس لا يقرأون وان قرأوا لا يفهمون، واذا قرؤوا فأنهم يقرؤون وفق خلفياتهم الحزبية فيرفضون.. هذه هي الاشكالية التي تعقد الأزمة.. ولو الناس قرأوا مبادرة المؤتمر ومبادرة الاشتراكي ومبادرة الناصري ووجهة نظر الحوثيين، وقالوا والله هذه محاولات للحل لنجلس نتناقش فيها ونأخذ أفضل الحلول لكننا قد انتهينا مما نحن فيه اليوم قبل زمن.. لكن فانا لا أقرأ المبادرة والمؤتمر وهذا لا يقرأ الا مبادرة الاشتراكي وذلك لا يقرأ الا مبادرة الناصري.. وهكذا يبقى كل واحد يبقى متمسك خلف مبادئه، بينما المبادرات في الاساس تأتي لتقريب وجهات النظر، بحيث الناس يجتمعون ويناقشون هذه المبادرات ويتفقون حول أفضلها.

مع المطالب!

● للحوثيين مطالب معلنة، وأخرى غير معلنة حسب ما يتداول.. كيف ينظر المؤتمر لهذه المطالب..؟

اللجنة العامة معنية بالقضايا الوطنية وتتخذ القرارات باعتبارها أعلى سلطة

الحكومية والإهلية وعشرات آلاف المدارس والمعاهد التعليمية سيقبلون اليوم بذلك الوضع الذي لم يقبلوا به قبل نصف قرن وثأروا ضده.

ما يحدث اليوم وما حدث في عام 2011م وما يمكن ان يحدث في عام 2017، هو عبارة عن دينمكية تحدث في المجتمع اليمني لا يمكن ان توقفها الا ببناء الدولة المدنية القوية التي تتحقق فيها العدالة..

الحوثيون والحزب السياسي

● بخبر تلك السياسية ومن منطلق الاعتقادات التي تبني عليها جماعة الحوثي سياساتها.. هل تعتقد انها مشروع هذه الدولة المنشودة..؟

- اذا تحولوا فعلاً إلى حزب سياسي، واذا دخلوا الانتخابات، اما بغير ذلك لا يستطيع ان احكم عليهم غيابياً، فلن احكم عليهم إلا عندما ياتون بحزب ويقدمون برنامجاً ويدخلون انتخابات ونرى ما يحصلون عليه من مقاعد في الانتخابات.. اذا الشعب اليمني قبلهم ان يحكموا من حقهم ان يحكموا ومن حق الآخرين ان يعملوا على تغييرهم في الدورة الانتخابية التالية ان لم يكونوا مقبولين فلن ينالوا ثقة الناخبين.. يجب ان نتعلم ان الديمقراطية هي وسيلتنا الوحيدة للتغيير.. فكم من الدول حكمها مجانين كـ "هتلر" مثلاً، صحيح ادى الى دمار، لكنه في النهاية انتهى.

● لكنك وصفتمهم في فترة سابقة عندما كنت وزيراً للخارجية بانهم مليشيات مسلحة..؟

- نعم قلت ان لديهم مليشيات مسلحة والدولة لا تقبل بالمليشيات المسلحة، وهذا كان يخص فترة معينة.. فالحوثيون عندما بدؤوا المواجهات مع الدولة في عام 2004م، غير ما اصبحوا عليه اليوم في عام 2014م، وبالتالي انت تجزئي كلامي على فترة معينة وتعممه على الفترة كلها.

فالمعركة هي معركة فكر الان.. المعركة هي الان معركة ثقافة.. المعركة الان هي معركة برامج سياسية.. المعركة هي الان معركة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

● وإذا ما صح ان الحوثيين يطالبون بما يوازي ما يمتلكه حزب الإصلاح من جامعة (الإيمان) ومعاهد تقوم على دراسة الفكر المتطرف في الوقت الذي تقر مخرجات الحوار على الغاء المدارس والمراكز التي تنتج التطرف..؟

- انا اريد ان اتعامل مع حزب الإصلاح ومع انصار

الله ومع المؤتمر ومع الاشتراكي ومع الناصري ومع كل القوى السياسية بدستور وقانون، وليس بمزاج ولا بحصية ولا بطائفية.. ومع ان حرية الفكر العقائدي مكفولة بان تكون سنياً وذلك زيدياً.. لكن اذا تحول هذا فكره العقائدي إلى فتنة، فهذا مرفوض، بان تغلف السياسة بالدين هذا مرفوض ولا يمكن القبول به بأي حال من الاحوال، لان القبول به سيدخلنا في دوامة يصعب علينا الخروج منها.

● وماذا بشأن الاتهامات الموجهة للمؤتمر بتعاونه مع جماعة الحوثي..؟

- هي مجرد اتهامات لا اساس لها من الصحة، فكم من اتهامات وجهت للمؤتمر وكل واحد من اطراف الصراع اراد ان يجر المؤتمر الى موقعه، ولكن المؤتمر الشعبي العام يضع مصلحة اليمن بالمقام الاول، ولا يسعى وراء مصالح حزبية ضيقة او الى انتصارات وهمية تهين في النهاية لصراعات قادمة..